الـوحـدة رقـم 1
إرســاء نهــج حقـوقـي

الغرض من الوحدة رقم 1

الغرض من هذه الوحدة هو تمكين الدعاة من النظر إلى القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتناولها من خلال نهج حقوقي.

تناقش هذه الوحدة:

- إرساء نهج حقوقي؛
- القيمة الجوهرية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- الحاجة إلى انعكاس ذلك في سياسات التنمية واستراتيجياتها؛
- المناقشة الدائرة حول دور الدولة في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- وحدة حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة.

إرساء نهج حقوقي

إن كرامة الفرد لا يمكن ولا ينبغي أن تنقسم إلى مجالين – أي إلى مجال الحقوق المدنية والسياسية من ناحية، ومجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية أخرى. إذ يجب أن يتمتع الفرد بالتحرر من الفاقة والتحرر من الخوف في الوقت ذاته. حيث لا يمكن إدراك الغاية القصوى لضمان احترام كرامة الفرد دون تمتعه بجميع حقوقه.

وتنحصر المسألة آخر الأمر في وضع الإنسان في بؤرة الصورة، لا باعتباره فرداً معزولاً بل باعتباره جزءاً لا يتجزأ من المجتمع ومن النظام البيئي كله؛ وهكذا فإن إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتطلب إطاراً وإدراكاً جديدين للحقوق.

في فبراير/شباط 2000 فرضت الحكومة الإندونيسية حظراً على استعمال دراجة النقل ذات العجلات الثلاث في جاكارتا العاصمة، وتسمى تلك الدراجة "بيكاك"، وتستخدم في نقل البضائع والأشخاص، وتعتبر مصدر رزق للكثيرين من أصحابها. وبررت الحكومة فرض ذلك الحظر بأن البيكاك تتسبب في تعطيل المرور، لكونها بطيئة، كما تعتبر غريبة في مدينة غاصة بالسيارات الجديدة وغيرها من المركبات الآلية.

ولم تكن تلك هي المرة الأولى التي يحظر فيها القانون استعمال البيكاك، ولكن الحكومة ألغت الحظر السابق في عام 1997 بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة في البلاد. وكان استعمال البيكاك يوفر فرصا هامة للعمل. إذ قام العديدون من الفقراء ببيع ممتلكاتهم الضئيلة لشراء دراجة بيكاك والعمل عليها لتوفير لقمة العيش. أما وقد فرض الحظر على استعمالها من جديد، فقد فقدوا مصدر دخلهم.

والحظر الذي فرضته الحكومة يفترض ضمناً أن سائقي البيكاك لا مكان لهم في المدن الحديثة الزاخرة بالنشاط، وأن أسلوب اكتسابهم الرزق لم يعد يلائم الحياة في جاكارتا. كما يوحي الحظر ضمناً بأن الحكومة لا تتحمل أي مسؤولية عن تهميش سائقي البيكاك؛ فإذا كان لهؤلاء من الحقوق ما يحميهم من الاعتقال التعسفي والتعذيب والقتل، فليست لهم أية حقوق تكفل رفاهيتهم الاقتصادية والاجتماعية.

ومن الحجج الشائعة أن اختيار سائقي البيكاك لأسلوب كسب الرزق يجب أن يترك لتفاعلات التنمية الاقتصادية التي من شأنها في الأجل الطويل أن تساعدهم وتعفيهم من كد تحريك أرجلهم لدفع تلك الدراجات طول النهار. وريثما يتم ذلك، فلماذا لا تقدم إليهم الصدقات حتى لا يموتوا جوعاً بدلاً من إعلامهم بأن لهم حقوقاً؟ وقد جرت العادة على أن يُنظَر إلى الغذاء والمسكن والرعاية الصحية وغيرها من الاحتياجات الأساسية لسائقي البيكاك من منظور التنمية؛ إذ تُعدُّ بمثابة حاجات لا حقوق؛ والافتراض القائم هنا هو أن التنمية الاقتصادية سوف تمكّن الفرد أو الجماعة من تلبية إحتياجاتهما الأساسية.

ومحنة سائقي البيكاك ليست فريدة، ومع ذلك فإن ظروفهم، والظروف المماثلة للكثيرين من غيرهم، تطرح سؤالاً عسيراً وهو: كيف نتفهم ونناقش أوضاعهم لا باعتبارها مجرد حلات تتصل فقط بالتنمية أو تتطلب مجرد الإحسان، بل باعتبارها تتعلق بحقوق الإنسان، وخصوصاً الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟ وإذا كان من اليسير الإقرار بوجود هذه الحقوق فإن التحدي يكمن في تحديد علاقاتها بالحالات الواقعية في الحياة من حولنا.

ومن المهم أن ندرك أن العمل في سبيل التنمية عن طريق تقديم الخدمات أو تلبية الحاجات الأساسية يختلف عن العمل من أجل إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ ومن ذا الذي ينكر تأثير الحرمان من هذه الحقوق الأساسية على كرامة الفرد! إننا لا نستطيع أن نطلب من الأفراد أن ينتظروا تحقيق التنمية الاقتصادية حتى تُحترم كرامتهم؛ وهكذا فإن كرامة الإنسان ورفاهيته هما الأساس الذي يستند إليه النهج الحقوقي.

وتقوم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نبذ الافتراض الذي يقول بأن الحرمان الاقتصادي والاجتماعي ينجم عن ظروف طبيعية كتبها الله أو القدر على الإنسان، على نحو ما شاع الأخذ به كثيراً في تاريخ البشرية؛ كما تقوم على الاعتقاد بأن أولئك الذين لا يتمتعون بهذه الحقوق لا يجوز اعتبارهم مسؤولين بصورة تلقائية عن محنتهم، وذلك باتهامهم بالكسل أو الإسراف أو الافتقار إلى روح الإبداع في العمل.

ويستند النهج الحقوقي إلى الاعتقاد بأن كل فرد، أيا كان، يتمتع بحقوق باعتباره إنساناً. وكل حق يتبعه التزام من جانب الحكومة باحترامه وحمايته وتعزيزه وتلبيته. وتستند الطبيعة القانونية والمعيارية

للحقوق، وما يتصل بها من التزامات حكومية، على المعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان وغيرها من الصكوك ذات الصلة، إلى جانب الأحكام الخاصة بحقوق الإنسان الواردة في الدساتير الوطنية.

ومن ثم فإن النهج الحقوقي لا يستلزم الإحسان أو التنمية الاقتصادية فحسب، بل يقتضي تمكين الذين لا تحترم حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من المطالبة بهذه الحقوق. فإذا عجز الأفراد، أو عجزت الشعوب، عن ممارسة ما يعتقدون أنه يمثل حقوقاً لهم، فإن دعاة حقوق الإنسان يستطيعون تشجيعهم ومساعدتهم على المطالبة بحقهم من خلال القنوات القضائية والإدارية؛ فإذا لم تكن أمثال هذه الآليات موجودة، كان لهم أن يلجأوا إلى وسائل أخرى، مثل المظاهرات العامة. والواقع أن عملية المطالبة بالحق لا تقتصر فائدتها على تأكيد تمتع الفرد بما هو حق له، بل إنها تساعد في تعريف الحق، وتزيد الوعي بأن ما يطالب به المرء ليس امتيازاً ولا طموحاً بل هو حق له.

وقد وصف أحد دعاة حقوق الإنسان النهج الحقوقي على النحو التالي:

> إن النهج الحقوقي يعني؛ أولاً: التفهم الواضح للفرق بين الحق والحاجة. فحقوق الإنسان هي ما أستحقه لا لسبب إلا لكوني فردا؛ وهي حقوق تمكن الفرد من العيش بكرامة. كما أن حقوق الإنسان يمكن فرضها على الحكومة، وهي تستتبع التزاماً من جانبها بالعمل على تلبيتها. أما الحاجة فهي مطلب، قد يكون مشروعاً تماماً، ولكنه لا يرتبط بالضرورة بالتزام من جانب الحكومة بتلبيته، أي أن إشباع الحاجة أمراً لا يمكن فرضه. كما أن حقوق الإنسان مرتبطة "بالوجود" والحاجات مرتبطة "بالامتلاك".
>
> وثانياً: لا يمكن أن يركز النهج الحقوقي على الدفاع عن شكل الحكومة أو مهاجمته، أو اتخاذ المواقف وفقا للتوجهات السياسية للضحية، أو بناء على الدوافع – مزعومة كانت أم فعلية – التي تدفع منتهكي حقوق الإنسان إلى انتهاكها، ولكنه يركز على الحقوق المنتهكة نفسها، وعلى أداء وهيكل أجهزة الدولة الذي يجعل هذه الانتهاكات ممكنة. وبعبارة أخرى، فإن النهج الحقوقي لا يهاجم أو يؤازر نمطاً محدداً من أنماط الأنظمة السياسية، حتى ولو لم يستطع أن يتجاهل دوره الفاعل في عرقلة احترام حقوق الإنسان أو تعزيزها...
>
> وثالثاً: ونتيجة لما سبق، فإن تعريف الحق يقوم على أساس الكرامة، أي على أساس "الوجود" لا "الامتلاك" أو البرنامج الاجتماعي أو الاقتصادي لأية حزب أو حكومة. فإذا كان من الممكن - بل ومن الواجب - التفاوض حول البرنامج السياسي، فإن الكرامة غير قابلة للتفاوض. والبرامج السياسية لازمة لتلبية حقوق الإنسان، ولكنها لا يمكن أن تكون بديلاً عنها؛ والبرامج السياسية تخضع للتغيير بفعل الديناميات الاجتماعية والاقتصادية، وما هو مهم اليوم قد لا يكون مهماً غداً؛ ولكن كرامة الفرد لا تتغير أبداً، فهي ثابتة في كل وقت وفي كل مكان، وجوهرها يتخطى جميع الخصوصيات الثقافية.[1]

القيمة الجوهرية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

يقتصر النظر إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (مثل الغذاء والتعليم والسكن) عادةً على اعتبارها وسائل لتحقيق شيء آخر، مثل التنمية أو النمو الاقتصادي. ولقد كانت هذه النظرة وما تزال تتفق مع القول بأن هذه الحقوق مجرد مطالب، أي لا ترقى إلى منزلة الحقوق بالمعني الدقيق للمصطلح، مما أدى إلى المفهوم القائل بأن هذه الحقوق لا يمكن إعمالها إلا بصورة تدريجية، باعتبار أن التمتع بها يرتبط بمدي توافر الموارد اللازمة. وهنا يبرز دور تصنيف الحقوق إلى حقوق "سلبية" وحقوق "إيجابية"، بمعنى أن الحقوق المدنية والسياسية يمكن إعمالها على الفور، ما دامت لا تتطلب إلاّ عدم

التدخل من جانب الدولة، في حين أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتطلب، افتراضاً، دوراً إيجابياً من الدولة. وهكذا نجد أن المناقشة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تقع في حبائل الصراع بين سياسات السوق الحرة وتدخل الدولة.

وقد جرت العادة على مناقشة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا من منظور الحقوق، بل من منظور التنمية أو سياسات الرعاية الاجتماعية. ولكن المنهج الذي يجعل هذه الحقوق تتوقف على سياسات التنمية التي تتبعها دولة من الدول يقوض المبدأ الأساسي بأن حقوق الإنسان ليست منحة ولا يجوز سلبها. ولذلك فمن الأمور الجوهرية إقرار القيمة الجوهرية المتأصلة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ أي أن لها قيمة بذاتها وفي ذاتها، وهي غاية تقصد لذاتها.

ومدخل "القدرة" الذي يقترحه خبير الاقتصاد أمارتيا سِن يمثل إطاراً مفيداً لتفهم القيمة الجوهرية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ فهو يقول "إن فكرة القدرة هي في جوهرها فكرة الحرية، ومعناها مدى الخيارات المتاحة لشخص ما في تحديد نوع الحياة التي يريد أن يحياها."[2] ويقول سِن إن الفقر والحرمان الاقتصادي يجب النظر إليهما على ضوء دورهما في الحد من حرية الفرد في أن يعيش الحياة التي يراها ذات قيمة؛ حيث تحد الوفاة المبكرة من فرصة أن الفرد في أن يعيش عمره الطبيعي، كما أن الأمية تحول دون التمتع بالقدرة على حرية القراءة والكتابة. وهكذا فإن التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تزيد من حرية الأفراد بزيادة قدراتهم والارتقاء بنوعية حياتهم.

والنظر إلى الفقر باعتباره انتقاصا للقدرات يمكن أن يؤدي إلى المطالبة باتخاذ الترتيبات الاجتماعية اللازمة للتغلب عليه من خلال تكليف الدولة بالتزامات معينة. كما يوفر هذا النهج إطاراً لإصدار الأحكام على السياسات استناداً إلى تأثيرها في قدرات المواطنين؛ سواء نجمت زيادة القدرات عن زيادة حقيقة في الدخل أم لا. وأخيراً فإن مدخل القدرة يمكن أن يصبح وسيلة لتقدير تأثير التمييز استناداً إلى بعض العوامل مثل العنصر، والطبقة، والفئة، والجنس. إذ يمكن أن يسفر التمييز عن حرمان الشخص من العمل أو الرعاية الطبية الملائمة وهو ما يؤدي إلى تدني قدراته وتقييد حريته.

ويرى سن أن التعليم والصحة يلعبان دوراً مؤثراً في حرية الشخص، على صعيد الجوانب الخمسة التالية:

1. الأهمية الجوهرية:

أي أن التعليم والصحة لهما قيمة في حد ذاتهما، ويمكن أن يكون للتمتع بهما أهمية مباشرة للحرية الفعلية للشخص.

2. الأدوار الشخصية الفعالة:

يمكن أن يؤدي التعليم والصحة إلى تمكين الفرد من القيام بأشياء كثيرة قيمة، بخلاف كونه متعلماً ويتمتع بصحة جيدة؛ فقد تكون لهما أهمية في الحصول على العمل، أو بصفة عامة، في الانتفاع بالفرص الاقتصادية المتاحة. ويمكن للزيادة الناجمة عن ذلك في الدخل والقدرة الاقتصادية أن تزيد بدورها من حرية الشخص في إنجاز الأعمال التي هي محل تقديره.

3. الأدوار الاجتماعية الفعالة:

يمكن أن يؤدي ارتفاع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة والحصول على التعليم الأساسي إلى تسهيل المناقشة العامة للحاجات الاجتماعية، والعمل على تلبية المطالب الجماعية الأساسية؛ مثل الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي؛ وهو ما يساهم بدوره في تدعيم المرافق العامة، وتحسين الانتفاع بالخدمات المتاحة.

4. الأدوار العملية الفعالة:

إن عملية التعلم في المدرسة يمكن أن تكون لها فوائد أخرى بخلاف الأغراض المباشرة التي ترمي إليها، أي التعليم الرسمي... فالتعليم في المدرسة يقيم الروابط بين الصغار، ومن ثم فهو يُوسّع مداركهم، ويمكن أن يعود ذلك بفائدة عظمى خصوصاً على الفتيات الصغيرات.

5. أدوار التمكين والتوزيع:

إن ارتفاع مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة والتحصيل العلمي بين أفراد الجماعات المحرومة يمكن أن يزيد من قدرتهم على مقاومة القهر، وتنظيم أنفسهم سياسيا، والحصول على ما يستحقونه.[3]

إن التوسع في توفير خدمات الرعاية الصحية والتعليم يمكن أن تكون له آثاره التي تتجاوز الآثار المباشرة المتعلقة بالفرد ذاته الذي تمتع بهما.

إذ يمكن، مثلاً، أن تعود القدرة التعليمية لشخص ما بالنفع على شخص آخر. ويمكن أن يكون للتواصل بين الأشخاص أهميته السياسية أيضاً؛ فعلى سبيل المثال، يمكن أن يستفيد المجتمع المحلي بصفة عامة من الاهتمام بشؤونه العامة، وهو الاهتمام الذي ينجم عن الدور الذي تلعبه مجموعة معينة من المثقفين داخل ذلك المجتمع.[4]

وقد فحص سِن دور الغذاء أيضاً في تدعيم الحرية، موضحا أن:

الحرية التي يجب أن يتمتع بها الأفراد في أن يعيشوا حياةً كريمة، بما في ذلك التحرر من الجوع، ومن الأمراض التي يمكن تجنبها، ومن الموت المبكر، ... إلخ، ترتبط ارتباطاً جوهرياً بتوافر الغذاء وما يتصل به من ضرورات الحياة. إذ إن الحاجة إلى الحصول على ما يكفي من الطعام قد تدفع المستضعفين إلى فعل ما يكرهونه، وقد تجعلهم يقبلون فرض قيود على حريتهم. أي أن دور الغذاء في تدعيم الحرية يمكن أن يكون دوراً بالغ الأهمية.[5]

وفيما يتعلق بسياسات الغذاء، يفرق سِن بين منظورين: الأول هو منظور الوسيلة، والثاني هو منظور القيمة الجوهرية؛ فالأول يؤكد الحوافز الاقتصادية من وراء التوسع في الإنتاج الوطني، بما في ذلك إنتاج الأغذية. بيد أن سِنْ يقترح ألا يقتصر "منظور الوسيلة" على زيادة المقدرة على كسب الأرباح، بل أن يمتد ليشمل أنواعاً أعرض من الحريات مثل حرية الإعلام، وحرية التجمع، وحرية المعارضة؛ حيث تضطلع هذه الحريات في رأي سن بدور جوهري في توزيع الأغذية والانتفاع بها.

ويقول سِن إنه من خلال منظور القيمة الجوهرية يمكن اعتبار التحرر من الجوع ذا قيمة في ذاته ولذاته؛ ومن ثم يجب تحديد قيمة التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي استناداً إلى مدى مساهمتهما في تدعيم الحريات الإيجابية الأساسية مثل تفادي الوفاة المبكرة، وتجنب الأمراض، والقضاء على سوء التغذية، وما إلى ذلك.

وترجع أهمية هذا المنظور، إلى حد ما، إلى أن قياسات الناتج القومي الإجمالي والدخل الحقيقي، وما إلى ذلك، قد تكون مضللة تماماً حيث لا تفصح عن مدى الحرية التي يتمتع بها الأفراد فعلاً،

ويستطيعون تنظيم حياتهم وفقا لها. بل إننا نرى، حتى في إطار تلك الأمور الأولية مثل تفادي الوفاة المبكرة، أن إحصائيات الناتج القومي، بما في ذلك إحصائيات إنتاج الأغذية، قد تخفي من الحقائق أكثر مما تكشف عنه. إذ من الجائز أن نشهد ارتفاعاً كبيراً في متوسط الناتج القومي للفرد، والأغذية المتاحة للفرد، دون انخفاض في معدلات الوفيات، بل قد يصاحب ذلك ارتفاع في معدلات الوفيات.[6]

ولنا أن نطبق الحجج التي يسوقها سِن فيما يتعلق بسياسات الغذاء على السياسات الاجتماعية والاقتصادية (سياسات التنمية) بصفة عامة. إذ نستطيع فحصها للبت فيما إذا كانت تساهم من منظور القيمة الجوهرية في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن ثم في تدعيم كرامة الفرد وحريته أم لا.

نظرة إلى سائقي البيكاك من خلال عدسة "القدرة"

للوهلة الأولى يبدو أن حظر استعمال البيكاك لا يؤثر، في الظاهر، إلا في فرص العمل لسائقي البيكاك. ولكننا إذا فحصنا حالهم من خلال عدسة "مدخل القدرة" الذي وضعه سِن، فسوف نكتشف أنه يؤثر تأثيراً أكبر كثيراً على حقوق وحريات سائقي البيكاك الذين أصبحوا مهمشين أخيراً:

- إن القيام بالعمل كسائق له قيمة أصيلة في ذاته ولذاته؛ إذ إن فرصة العمل واكتساب مكانة في المجتمع يزيدان من الحرية الفعلية للسائق ونوعية حياته بصفة عامة؛
- إن توفير فرصة العمل لسائق البياك يمكنه من إعالة نفسه، وقد يمكنه من إعالة أسرته أيضاً، مما يزيد، بدوره، من قدرته على المشاركة في شؤون مجتمعه المحلي، والانتفاع بالخدمات الضرورية وتلبية حاجاته الأساسية، مثل الحصول على ما يكفي من الغذاء والرعاية الصحية، وما إلى ذلك؛
- إن سائق البيكاك في غضون عمله اليومي يتصل بالكثيرين، مما يرفع من وعيه ومعرفته بالمجتمع بصفة عامة. وهذه الاتصالات وغيرها أساسية لممارسة حرياته في محيطه المحلي والمجتمع عموما؛
- من المحتمل أن قدرة السائق على كسب الرزق تساهم في قدرته على التنظيم، ومقاومة القهر، وبناء حياة أكثر إنصافاً لنفسه وأسرته.

لقد اتخذت الحكومة الإندونيسية قرار حظر البيكاك دون مشاركة فعلية من جانب الذين يعتمدون عليها في الرزق، فكان ذلك بمثابة حرمان لسائقي البيكاك لا من القدرة على كسب الرزق والحريات التي تتبع ذلك فحسب، بل كان أيضا حرمانا لهم من حقهم في الإدلاء برأيهم وافتئاتا على دورهم وإمكانياتهم؛ وهو ما أدى في واقع الأمر إلى "إخفائهم" من المجتمع. ويتضمن النهج الحقوقي للتعامل مع هذه الحالة تشجيع ومساعدة السائقين على المطالبة بحقهم في الرزق وما يصاحبه من حريات تنتمي إليهم باعتبارهم من بني الإنسان.

النظر في سياسات التنمية واستراتيجياتها

يقتضي النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إجراء تعديل في الصيغة الراهنة والتحول عن نماذج التنمية المتبعة؛ ولما كانت هذه الحقوق ترتبط عادة بالاحتياجات البشرية وتُناقش داخل حدود سياسات التنمية، فإن النهوض بها يستلزم من دعاة حقوق الإنسان تدبر وتفهّم كل ما يترتب على سياسات

التنمية التي تتبعها الحكومات الوطنية والوكالات الدولية. ويوازي ذلك في الأهمية اكتسابهم منظوراً تاريخياً لاستراتيجيات التنمية التي تتبعها حكوماتهم والوكالات الدولية، حتى يستطيعوا تقييمها، والتقدم، إذا اقتضى الأمر، باقتراح نماذج بديلة تكفل احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لمحة تاريخية عن التخطيط الوطني ومفهوم "التنمية"

أدت الثورة الصناعية إلى ضرورة التخطيط الاجتماعي، إذ كان من نتائج التصنيع انتشار البؤس والفقر في المدن، مما دعا إلى اتخاذ تدابير الرعاية الاجتماعية. (انظر الوحدة 19 التي تورد لمحة تاريخية عن ذلك). وكان المجتمع في البداية يوكل مهمة التصدي لهذه "المشكلات" إلى الجمعيات الخيرية، ولكن اتضح بعد ذلك بقليل أنها مشكلات كأداء إلى الحد الذي دعا إلى التدخل من جانب المختصين ومن جانب الدولة. وكان ينظر إلى الفقر وسوء الحالة الصحية والافتقار إلى التعليم والنظافة، وشيوع البطالة وما إلى ذلك باعتبارها "مشكلات اجتماعية" تقتضي التخطيط الاجتماعي والتدخل – على نطاق واسع – في شؤون الحياة اليومية. وأصبح التخطيط أسلوباً أساسياً من أساليب التنمية، فأعاد تعريف ورسم صورة الحياة الاجتماعية والاقتصادية وفقاً لمطالب المجتمع الصناعي. وأصبح التخطيط "العلمي" (أي الذي يتميز بالعقلانية والكفاءة) ينطوي على نظرة "أداتية" إلى الأفراد والطبيعة.

وبرز التخطيط في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، في أعقاب حشد الموارد الوطنية لخوض الحرب العالمية الأولى. فبرز التخطيط السوفييتي وبرزت حركة الإدارة العلمية في الولايات المتحدة، والسياسة الاقتصادية الكينزية.[7] وأدى انتشار الاستعمار وتصدير ما يسمى "بالحداثة" إلى تعبيد الطريق أمام التخطيط في المستعمرات. وأصبح التخطيط وسيلة أساسية من وسائل تحديث المجتمعات التقليدية في البلدان النامية. وكان الوطنيون الذين برزوا في المستعمرات يؤمنون أيضاً بالتخطيط باعتباره السبيل الأمثل لبناء أمة قوية حديثة بعد التخلص من الاستعمار.

وكان النموذج المتبع يرمي إلى تحقيق تغيير شامل في التكوينات السكانية والبنى الاجتماعية القائمة وابدالها بأخرى وفق ما هو مخطط سلفا. ويبرز الحماس لهذا النوع من التغيير بوضوح وجلاء في مقال نشر عام 1952 في مجلة التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي (Journal of Economic Development and Cultural Change)؛ ففي إطار تحليل العوامل التي تعترض التنمية في البلدان حديثة الاستقلال يشير الكاتب إلى أنه:

> إذا حاولنا تفسير مطامح البلدان الأقل تقدماً من الناحية الاقتصادية في الوقت الحاضر، فسوف نجد فيها أيضاً غموضاً غريباً، ناجم على ما يبدو من عدم الوعي بالترابط الوثيق بين التقدم الاقتصادي والتغيير الثقافي؛ إذ إن المتحدثين باسم البلدان الفقيرة يؤكدون تأكيداً شديداً تحبيذهم للتقدم الاقتصادي الذي يُفضي إلى رفع المستويات العامة للمعيشة، ويعزون فقرهم إلى أوضاعهم السابقة في ظل الاستعمار أو إلى الاستغلال الإمبريالي شبه الاستعماري. كما يتجلى في الوقت نفسه رفضهم للاستعمار والإمبريالية بوضوح في حدة حسهم الوطني، الذي يعبر رمزياً عن ذاته في نبذ الفلسفات الأجنبية وأنماط السلوك الخارجية وإعادة تأكيد أساليب القول والفعل التي كرستها التقاليد لديهم. فعلى سبيل المثال، كان الشعور الوطني في حركة الاستقلال التي قادها غاندي في الهند يرتبط بالعودة إلى اتباع أساليب إنتاج تقليدية أبعد ما تكون عن الكفاءة؛ وترتبط حركة الاستقلال في بورما اليوم لا باستئناف استعمال الأسماء والأزياء التقليدية فقط، بل أيضاً باشتداد ساعد البوذية، وهي ديانة تتجلى فيها أيديولوجية تعارض النشاط الاقتصادي التقدمي ذا الكفاءة معارضة كاملة. وهكذا فإن تحقيق التقدم الاقتصادي يواجه العديد من العراقيل والعقبات.[8]

لقد تجلى الحماس لتحديث المجتمعات النامية أيضاً في السياسات الرسمية للمؤسسات الدولية؛ فعلى سبيل المثال، كانت البعثة الأولى التي أرسلها البنك الدولي إلى كولومبيا عام 1949 تدعو إلى تطبيق برنامج تنمية شامل؛ ورأت البعثة أن:

> هناك نتيجة لا مفر من الخروج بها، وهي أن الارتكان على قوى الطبيعة لم يثمر أعظم الثمار؛ ولا مفر كذلك من التسليم بنتيجة أخرى، وهي أن الإحاطة بالحقائق الأساسية والعمليات الاقتصادية، والتخطيط الجيد فيما يتعلق برسم الأهداف وتخصيص الموارد، والعزم الوطيد في تنفيذ برنامج التحسين والإصلاح، يحقق الكثير، فالوضع الاقتصادي يمكن تحسينه عن طريق رسم السياسات الاقتصادية اللازمة لتلبية الحاجات الاجتماعية التي تم تقديرها بأسلوب علمي ... وعن طريق بذل هذا الجهد، لن تتمكن كولومبيا من إنقاذ نفسها فحسب، وإنما ستكون في الوقت ذاته مثالاً حياً وملهماً لسائر المناطق المتخلفة في العالم.[9]

وهكذا كانت "التنمية" تدور حول الإنقاذ؛ مما أدى إلى تيسير العملية قيام الأمم المتحدة بتخصيص "عقود للتنمية"، وكان الاهتمام يتغير من عقد إلى عقد؛ ففي الخمسينيات كان التأكيد مُنْصباً على النمو والتخطيط القومي، وشهدت الستينيات ما يسمى بالثورة الخضراء والتخطيط القطاعي والإقليمي؛ وتم التأكيد في السبعينيات على الحاجات الأساسية والتخطيط على المستوى المحلي؛ ثم تغير ذلك في الثمانينيات فأصبح التخطيط البيئي من أجل التنمية المستدامة، إلى جانب التخطيط الذي يدمج ويشرك المرأة والقاعدة الشعبية في التنمية.

ولم تكن آثار برامج التنمية المذكورة إيجابية في جميع الأحوال، وما عليك إلا أن تذكر حالة سائقي البيكاك. وكان التأثير ذا أضرار كبيرة على المرأة والسكان الأصليين بصفة خاصة. ويقول أحد النقاد:

> كانت نتائج برامج التنمية الريفية، حتى من حيث زيادة الإنتاج، غير مؤكدة في أحسن الأحوال؛ إذ إن معظم الزيادة في الإنتاج الغذائي بالعالم الثالث قد شهدها القطاع التجاري الرأسمالي، وكان جانب كبير من الزيادة مقصوراً على المحاصيل النقدية ومحاصيل التصدير. والواقع - على نحو ما تبين بوضوح وجلاء - أن برامج التنمية الريفية، والتخطيط الإنمائي بصفة عامة، قد ساهمت لا في زيادة فقر أبناء الريف فحسب، بل أيضاً في تفاقم مشكلات سوء التغذية والجوع.[10]

ولذلك فمن المهم أن تقوم المنظمات غير الحكومية التي تتولى تنفيذ برامج تنموية بفحص برامجها من المنظور الحقوقي، للوقوف على ما إذا كانت برامجها تساهم في إعمال حقوق الأفراد، أم تقوضها. إن هذه نقاط جديرة بمناقشات حقيقية ولا يمكن تجاهلها.

المناقشة حول دور الدولة

يعتبر المقال الفتتاحي للمجلة الاقتصادية للشرق الأقصى (The Far Eastern Economic Review) "الجائعون في إندونيسيا: هل يكمن العلاج في الرعاية الاجتماعية" والذي ترد ترجمته في الصفحتين التاليتين، مثالاً على النظرة التي تقدم النمو الاقتصادي كبديل عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالمقال يسوق الحجة على ضرورة التنمية الاقتصادية، متجاهلاً بذلك كرامة وحرية المرأة التي تحدث عنها، وكرامة وحرية أخريات لا يحصى عددهن ممن في نفس حالتها. كما يدعو المقال إلى تقليص دور الدولة في التصدي للفقر، ما دامت رعاية الدولة لا تساعد الفقراء، موضحا أن المطلوب هو اتاحة المجال للأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص.

الجائعون في إندونيسيا
هل يكمن العلاج في الرعاية الاجتماعية؟

لم يكن ما تثيره الصورة المنشورة على هذه الصفحة من الإشفاق والتأسي هو الذي جذب انتباهنا أول الأمر؛ بل تعليق المصوِّرة التي التقطت الصورة - واسمها مايا فيدون - وهو "امرأة إندونيسية تطبخ قطة في وعاء بجانب قضبان القطار...".

لا شك أن إندونيسيا قد تلقت أشد الضربات إيلاماً في غضون الأزمة الاقتصادية الآسيوية؛ فعلى الرغم من بلوغ البطالة في كوريا الجنوبية مستويات لم يكن يتوقعها أحد في أوائل هذا العقد، فإن بواعث القلق هناك تتعلق باقتصادٍ للطبقة المتوسطة يمر بأزمة خانقة - أيا ما بلغت شدتها. إلا أن التجارة لا تزال تمشي في طريقها البطيء. إذ ظفرت شركة ل. ج. سيميكون هذا الأسبوع بعقد قيمته 700 مليون دولار لتوريد شاشات التكنولوجيا المتقدمة إلى شركة الإلكترونيات الهولندية "فيليبس". أما في كوالالومبور (ماليزيا)، فإن الغازات المسيلة للدموع التي أُطلقت على المتظاهرين في أعقاب القبض على أنور إبراهيم، أضافت بعداً سياسياً يثير القلق إلى بواعث القلق الاقتصادية. ومع ذلك، وعلى الرغم من الانكماش الذي تعرض له الاقتصاد، فمن الملاحظ أن الحياة الطبيعية لا تزال مستمرة بعيداً عن صفوف رجال الشرطة؛ فلا يزال الأفراد يترددون على المتنزهات العامة ويتناولون الطعام في مطاعم المراكز التجارية الكبرى. وفيما يتعلق بفقدان الوظائف، فلقد قرأنا مؤخراً عن عامل فقد وظيفته في أحد المصانع فأصبح يعمل بتنظيف الغرف في أحد الفنادق، وإن كان لا يتقاضى سوى نصف أجره القديم. إنه ليس سعيداً، ولكنه على أية حال لا يطبخ الحيوانات الأليفة مثل صاحبتنا. أما في إندونيسيا فإن أكثر من 17 مليون أسرة تواجه حالياً نقصاً في الطعام؛ ففي وسط جاوه وشرقها، لا تملك أكثر من 4 ملايين أسرة تكاليف أكثر من وجبة واحدة في اليوم. ولم يكن من الممكن أن يجول ذلك بخاطر أحد منذ عامين فقط؛ وهكذا فإن الأعداد والصور التي نطالعها اليوم في إندونيسيا قد أطلقت ألسنة الذين خلدوا إلى الصمت يوماً ما إزاء الازدهار القديم المندفع بالطاقة الرأسمالية في آسيا، والذي كان يسعى إلى إعادة خلق الفردوس الأرضي الذي يسمى 'السويد' بين ظهرانينا. فمن مؤتمر يعقد في مانيلا، إلى الأفراد هنا في هونغ كونغ، تتردد الدعوى التي ما فتئت نبراتها تعلو بأن آسيا في حاجة إلى "شبكة ضمان اجتماعي" بمعني توفير نظم للرعاية الاجتماعية. ولكنه إذا كان زمن الشدة سيدفع البعض إلى تقبل مصداقية الدعوى الاشتراكية، فإن ما نخشاه نحن هو أن المعونة الاجتماعية، مهما تكن صورتها، إذا رسخت جذورها فلن يسهل اقتلاعها في يوم من الأيام. فإذا تحسنت الأحوال في المستقبل فسوف يزداد حماس الدعوة لتعزيز الرعاية الاجتماعية وترسيخها وتوسيع نطاقها.

وقد أبدى ضيف زارنا منذ عهد قريب دهشته من الروح المعنوية العالية التي يتمتع بها أهالي هونغ كونغ، ومن أن الشوارع ومحطات القطارات لم تزد قذارتها عما كانت عليه، وذلك على الرغم من الانكماش الاقتصادي. وقال إن ذلك يتناقض بصورة صارخة مع القذارة التي صاحبت حالات الانكماش في العهود الماضية في أوروبا. أما ما لاحظه صديقنا في الواقع فكان الفرق بين هامشية الحاجة إلى الرعاية الاجتماعية والمسؤولية الشخصية؛ فعلى الرغم من أن هونغ كونغ تقدم بعض الإعانات الاجتماعية، فإن عدد المستفيدين منها ضئيل للغاية؛ فهي موجودة ومسجلة في "الظاهر". وإذا كانت معونة البطالة تنميّ الاعتماد

على الدولة والتكاسل، فالآسيويون الذين لا يتقاضونها يتحملون المسؤولية الكاملة عن حياتهم. فالشخص يهتم بهندامه إذا كان يريد النجاح في المقابلة الشخصية. وتوجد في هونغ كونغ أدلة، تستند إلى الروايات المتناقلة على الأقل، على زيادة عمل الوسطاء والتجار في الدكاكين والحوانيت الصغيرة – مثل دكاكين البقالة أو الأدوات المكتبية – التي بدأت تظهر في ذات الأماكن التي كان بها محلات كبرى أغلقت، وعلى نواصي الشوارع. واعتزاز الإنسان بنفسه الذي يستمر حتى في وقت الشدة معناه أنه يعتني بالبيئة التي يعيش فيها.

ولكن الحصول على عمل أمر أشد صعوبة في إندونيسيا؛ لقد اختفت فرص العمل؛ بل حتى فرصة فتح دكان ما، إذ لا تتوافر الأموال اللازمة. ومع ذلك فالجزر غنية بالموارد الطبيعية، وأسعارها محددة بالدولار لا بالروبية. إذن ما سبب التضور جوعاً؟ خذ النفط مثلاً، ومنظمة أوبك تسمح للمؤسسة الإندونيسية التي تحتكره، واسمها بيرتامينا، بإنتاج مقدار يصل إلى 1.28 مليون برميل يومياً. وتبلغ نفقات استخراج البرميل الواحد نحو ثلاثة دولارات من البر؛ وثمانية دولارات من البحر؛ وهذه التكاليف منخفضة إلى الحد الذي يسمح بتحقيق الأرباح حتى حين يتراوح سعر النفط الخام بين 12 و14 دولاراً للبرميل. وكانت الأحوال فيما مضى، حتى حين كان أقارب سوهارتو يستولون على معظم الأرباح، تسمح بوصول جزء من هذه الأموال ومن أموال تجارة الأسرة الحاكمة إلى الشعب مما ساهم في نشوء الطبقة المتوسطة. أما اليوم فقد تضاءلت الأموال مع إفلاس كل شيء من رأسمالية "الشلل" إلى البنية الأساسية، ومع ارتفاع المخاطر المعنوية والخلقية؛ وقد أصبح معظم النفط الإندونيسي الخام يجري تكريره في الخارج؛ وقد بلغت المخاطر في إندونيسيا حداً أصبح من المتعز معه استخدام الثروة الطبيعة لإطعام الشعب. ومن وجهة نظرنا، يبدو أن المخرج هو تمهيد الطريق أمام الأفراد العاديين حتى يتمكنوا من كسب الرزق. ومعنى هذا أن تقوم الحكومة بإصلاح أحوال البنوك والقروض، وأن تتخلص من القواعد التي لا ضرورة لها، وأن تقتلع جذور الفساد الذي يمارسه الصغار والكبار أيضاً، وهو الذي يضع العراقيل والعقبات الكأداء أمام أي محاولة للنجاح في العمل أو الشروع في نشاط تجاري محدود. ومعناه أيضاً عدم تشجيع الاعتماد على الدولة، فلقد نضب معين الخزانة على أي حال. ولن يكون من السهل تنفيذ أي شيء من ذلك، ولو أنه من المؤكد أن السيدة التي نراها في الصورة لا تحتاج إلى أموال الرعاية الاجتماعية حتى تحافظ على حشمة الفقر، بل هي تحتاج إلى القدرة على كسب المال حتى يستطيع أطفالها مغادرة الأحياء الفقيرة.

ويتضح من المقال أن الذين يتصدون للقضايا الاقتصادية والاجتماعية لا مهرب لهم من مناقشة دور الدولة. فمن ناحية؛ تنشط القاعدة الشعبية في الطعن في آثار النماذج المتبعة للتنمية، ودور الدولة في زيادة الآثار السلبية لمثل هذه النماذج التنموية. ومن الناحية الأخرى يتعرض تدخل الدولة في تعزيز التنمية للطعن من جانب الذين يدعون إلى تقليص دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية والإنمائية على نحو عام وشامل. بل إن مفهوم الدولة نفسه والمسؤوليات التي أصبحت تضطلع بها، بما في ذلك دورها في السياسات العامة، قد أصبح يواجه علامات استفهام في عصر العولمة. ولقد تقوض اتفاق الآراء الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية في معظم بلدان أوروبا الغربية بشأن دور الدولة في ضمان الرعاية الأساسية للأفراد.

والمناقشة التي تفاضل بين دور السوق ودور الدولة مهمة للعاملين في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا بد لنا من أن نوضح، في الوقت ذاته، أن الدولة تتحمل التزامات معينة تستوجب منها العمل على ضمان التمتع بحقوق الإنسان بغض النظر عن النظام الاقتصادي الذي تتبعه. وقد أوضحت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن تعهد الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يقضي بأن "بأن تتخذ ... ما يلزم من خطوات

[لضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق المعترف بها في هذا العهد] ... لا يتطلب ولا يستبعد استخدام أي شكل معين من أشكال الحكم أو النظم الاقتصادية كوسيلة لتنفيذ الخطوات موضوع البحث".

وفيما يلي مقتطفات من مقال بقلم جان دريز وأمارتيا سن، يمكن اعتبارها إطاراً مفيداً لتفهم المناقشة التي تفاضل بين دور السوق ودور الدولة:

> كثيراً ما تتعرض الدراسات إلى المفاضلة بين مزايا إطلاق العنان لآليات السوق ومزايا التدخل الحكومي في العملية الإقتصادية، ولكن المزايا النسبية للمقررات التي تتخذ في إطار أيا من هذين المذهبين الاقتصاديين تعتمد اعتماداً كاملاً على السياق الذي تتخذ فيه بحيث يصبح من العبث الانحياز إلى نظرة عامة "تؤيد الدولة" أو "تؤيد السوق". وإيضاحاً لذلك، فيما يتعلق بأقرب المستويات إلى الأذهان، نقول إن ما تستطيع الحكومة أن تفعله، بل وما سوف تفعله في الواقع، يتوقف على طبيعة تلك الحكومة... أي أن الإيمان المضمر في صلاح الحكومة ورشادها، هو الذي يكمن خلف كثير من الحجج التي تساق لتدعيم وتفضيل التنمية الاقتصادية على أيدي الحكومة، لن يجتاز في حالات كثيرة اختبار الفحص.
>
> وهناك سؤال مماثل يتصل بالاعتماد على آلية السوق، إذ يجب النظر إلى السياق الذي تعمل فيه؛ لمعرفة أنواع الأسواق التي نتحدث عنها؟ إن معظم عناصر نظرية كفاءة آليات السوق وفعاليتها تتعلق بالأسواق المتنافسة المتوازنة. وليس من الشطط أن نفترض أن المخالفات الصغيرة لهذه الأوضاع التنافسية لا يتعين بالضرورة أن تغير النتائج تغييراً كبيراً، ولكن الأسواق القائمة في الواقع العملي يمكن أن تتفاوت أشكالها تفاوتاً بالغاً حقاً. ولننظر – على سبيل المثال – إلى احتكار عدد محدود من التجار لبعض البضائع غير المتوافرة، مما يؤدي إلى شدة الاختناق السلعي وشدة المعاناة. ولقد حدث ذلك في الواقع كثيراً، فلم نعد نستطيع تجاهله باعتباره كابوساً لا يقع إلا في الخيال. وتشهد أحداث التاريخ القريب في آسيا وإفريقيا بنماذج وفيرة على المبادلات السوقية التي استغلها التجار لاكتساب الأرباح من بؤس الملايين.
>
> كما توجد حالات فشل فيها السوق على نحو زريع في تقدير مدى الاختناق السلعي، فتسبب في المعاناة، بل في الفوضى، دون أن يكون قد عمد عمداً إلى التلاعب. ولقد حدث ذلك مثلاً في المجاعة التي وقعت في بنغلاديش عام 1974، عندما أدت المضاربات الضالة من جانب التجار إلى ارتفاع شديد في أسعار الأرز، أعقبه انخفاض شديد إلى المستويات السابقة، إلا أن المجاعة كانت قد حصدت حصادها إبان ذلك. وهكذا فإن تبني نظرة "مؤيدة لآليات السوق " دون قيد أو شرط تكتنفه مشكلات لا تقل عن تلك التي تكتنف تبني نظرة مماثلة "مؤيدة للتدخل الحكومي".[11]

ولا بد من التأكيد على أن الأمر لا يتعلق بشكل أو آخر من أشكال الحكم؛ ولكنه يتعلق، بنوع الحكم الذي يكفل إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولقد برز الدور السلبي للدولة في المناقشة الجارية حالياً، خصوصاً فيما يتعلق بالقيود والضوابط التي تفرضها بروزاً كبيراً، ولكن المهم هو تأكيد الدور الإيجابي لها في وضع وتنفيذ سياسات عامة تتعلق بتوفير التعليم والرعاية الصحية وتوزيع الأراضي، وغير ذلك من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

ولقد ثبت الآن أن التدخلات الإيجابية من جانب الدولة يمكنها إحداث تغييرات سريعة في الأحوال المعيشية. ومن بين الدول العشر النامية التي حققت أكبر تخفيض لمعدلات وفاة المواليد والأطفال فيما بين عامي 1960 و1985، كانت هناك خمس دول ينطبق عليها الوصف الذي ذكره سن ودريز، وهو، بتعبيرهما، "النجاح عن طريق النمو"؛ أي أنها حققت النجاح نتيجة للنمو الاقتصادي.

وتنتمي البلدان الخمسة الأخرى إلى فئة "النجاح عن طريق الدعم"؛ أي أنها استطاعت تخفيض معدل الوفيات، رغم انخفاض النمو الاقتصادي، وذلك عن طريق البرامج المتكاتفة في مجالات الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي. ولقد ثبت وجود علاقة بين تدخل الدولة والقضاء على الحرمان المستوطن حتى في الدول الغنية والصناعية. ومن الأمثلة على ذلك الزيادة الكبيرة في طول الأعمار في بريطانيا إبان عقود الحربين العالميتين، وهي الأوقات التي شهدت التوسع الكبير في دعم الدولة لتوزيع الأغذية، وإيجاد فرص العمل، وتوفير الرعاية الصحية. ونرى في هذه الأيام أن استمرار الجوع والحرمان لدى بعض فئات السكان، حتى في البلدان الغنية، يرتبط فيما يبدو ارتباطاً واضحاً بغياب دور الدولة وعدم تدخلها.[12]

وتشهد الإنجازات التي حققتها بعض البلدان النامية عن طريق تدخل الدولة على أنه من الممكن تحقيق طفرات في الارتقاء بمستويات المعيشة على الرغم من انخفاض معدلات النمو الاقتصادي. ومن الجدير بالذكر مثلاً أنه رغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في تايلاند وكوريا الجنوبية، فإن العمر المتوقع لدى الميلاد فيهما ما يزال أقل مما هو عليه في سريلانكا وجامايكا وكوستاريكا. وعلى غرار ذلك نرى أن ولاية كيرالا في الهند قد حققت إنجازات خارقة في المجال الاجتماعي رغم انخفاض مستوى الدخل فيها؛ والعمر المتوقع لدى الميلاد فيها يبلغ نحو 72 سنة؛ وهو أعلى منه في بعض البلدان الناجحة اقتصادياً في المنطقة إذ يبلغ العمر المتوقع لدي الميلاد 69 سنة في تايلاند و71 سنة في كوريا الجنوبية.

كيف تأتىَّ لسريلانكا وولاية كيرالا تحقيق التنمية الاجتماعية، وهما ينتميان لمنطقة تعاني من الحرمان الاقتصادي المستوطن؟ يرجع نجاح كيرالا لتدخل حكومتها في مجال التعليم الأوّلي، وإصلاح نظم ملكية الأراضي، ودور المرأة في المجتمع، وتوفير الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات العامة على أسس عادلة.[14] ويعود الحرمان الاجتماعي الشديد السائد في مقاطعات أخرى في الهند، إلى عدم الاهتمام بهذه المجالات. والواقع أن التناقض الصارخ بين كيرالا والولايات الهندية الأخرى يدل على أن إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يتطلب شتى ضروب التدخل الحكومي التي تزيد من طاقة الأفراد على العمل، وذلك بتوفير التعليم الأساسي والمرافق الصحية لهم، كما تبرز في هذا الصدد أيضاً أهمية مشاركة المرأة.

الحقوق لا تتجزأ

إن إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتطلب أيضاً كفالة الحقوق المدنية والسياسية باعتبارها من العوامل التي تمكن المواطنين من المشاركة في وضع السياسات الاجتماعية وتنفيذها ومراقبتها. ولكن أهمية عملية التمكين هذه لا تعني أن تتمتع الحقوق المدنية والسياسية بالأسبقية على

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ فالواقع أنها حقوق متشابكة ومتلاحمة. وقد أوضحت تجربة جماعة "مزدور كيسان شاكتي سانغاتان" في راجستان (الوارد الإشارة إليها أدناه) أن دعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عليهم أن يحتضنوا الحقوق المدنية والسياسية باعتبار أن ذلك يساهم في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعزيز الحريات بصفة عامة. لقد قامت تلك الجماعة بالمطالبة بالتمتع بالحق في الحصول على المعلومات لا باعتباره حقاً من حقوق الفرد مرتبطاً بحرية التعبير وحسب، بل باعتباره حقاً ثابتاً للفئات الاجتماعية المستضعفة حتي يمكنهم ضمان حقهم في الحياة وكسب الرزق.

الحق في المعرفة ... الحق في الحياة

تجربة من راجستان – الهند

"كان التحكم في الموارد باعتبارها من وسائل الإنتاج يُعدُّ أمراً جوهرياً لتأمين لقمة العيش للفئات الهامشية من المجتمع؛ فقد كان حشد الجهود والحركات التعبوية التي جرت في شتى أنحاء البلاد لتأمين سبل الرزق تركز على الحق في التمتع بالموارد، وخصوصاً الموارد الطبيعية. وكان العمل المبدئي الذي قامت به جماعة "مزدور كيسان شاكتي سانغاتان" في راجستان في أوائل التسعينيات يركز على هذه الجوانب أيضاً، وكان تأمين الحصول على تلك الحقوق يجري من خلال حشد الفئات الهامشية للتصدي للمستغلين. وكانت جهود الحشد موجهة في حالات كثيرة ضد الدولة، إذ كانت الدولة مثلاً ترفض وضع حد أدنى للأجور في أنشطة التنمية، وبذلك جعلت الاستغلال وضعاً طبيعياً.

"ومن ناحية أخرى كان الحق في المعلومات يُنظر إليه باعتباره من مشاغل الصفوة المقيمين في المدينة؛ إذ كان يُعتبر جزءاً من حرية التعبير والحقوق الديموقراطية... وكان ضمان الحق في المعلومات... يعتمد على الإجراءات القانونية الواجبة... والتأثير في راسمي السياسات. وكانت هذه القضية تناقش بدرجة أكبر في ساحات المفكرين، ولا تُطرح مطلقاً للمناقشة بين أفراد الشعب. وكانت الصحافة أيضاً تعمل على كفالة الحق في المعلومات، باعتباره حقاً أساسياً في التعبير".

"وكان ينظر إلى هذه الجهود باعتبارها مستقلة عن بعضها البعض، وتسير في خطوط متوازية. وفي عام 1994 تبين لجماعة "مزدور كيسان" في غضون عملها من أجل تأمين لقمة العيش، مدى التلاقي والالتحام بين هذين الأمرين. وفي عام 1994... طبقت الجماعة لأول مرة أسلوب اللقاءات الجماهيرية – وهو الأسلوب المتبع في الدعوة الشعبية للقضايا البيئية – في حشد جهود المزارعين الهامشيين والعمال المعدمين. أما التحول النظري الرئيسي فتعلق بنظر الجماعة إلى الحق في المعلومات، إذ تحول من اعتباره مرتبطا فقط بحرية التعبير إلى اعتباره حقاً ثابتاً من حقوق الفئات المستضعفة في الحياة والحصول على الرزق.

"وهكذا فإن الحركة التي بدأت بغرض تأمين الحصول على الرزق في أحد الأحياء الفقيرة نجحت في تغيير الخطاب العام حول الحق في المعلومات إذ جعلته شرطاً مسبقاً لتأمين الرزق وليس مجرد جزء من حرية التعبير فحسب. وهكذا بفضل هذه النظرة إلى الحق في المعلومات فإن معظم فقراء الريف، الذين يعتمدون في أرزاقهم على أنشطة التنمية التي تقوم بها الدولة، تتوفر لهم آلية للعمل على ضمان الحد الأدنى من الأجور، وسوف يطالبون بألاّ تقتصر مؤشرات التنمية على الجانب الرقمي الإحصائي، بل أن يراعى فيها علاقتها بمستوى معيشة الأفراد. وثانياً فإن الحركات التي شهدتها راجستان من أجل تأمين لقمة العيش عن طريق حشد جهود الذين يتعرضون للاستغلال تنبهت إلى النتائج الإيجابية لوضع كفاحهم في سياق الحق في الحصول على المعلومات أيضاً".[13]

تعديل إدراكنا للحقوق

من المهم عند اعتماد نهج حقوقي أن نعيد فحص طرق تفكيرنا وعملنا بصدد القضايا التي تواجه الأفراد والجماعات المحرومة. ولقد حاولت حركة حقوق الإنسان على مر تاريخها أن تكفل لكل من تعرضوا لتكميم أفواههم أو تم إخفائهم، عن طريق الكبت المدني والسياسي، أن يستردوا أصواتهم، وأن يعودوا للظهور، ويسترجعوا حريتهم. ولكن الحركة قد أهملت – لفترة طالت فأمعنت في الطول – حقوق الملايين الذي انطمست صورهم أو اختفوا نتيجة السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ونحن ندعو كل دعاة حقوق الإنسان والمعنيين بها إلى تأمل الفقرات المثيرة والمؤثرة الواردة فيما يلي تحت عنوان "أحداث العنف اليومية: حثث وموت وصمت" التي تتحدى المفهوم السائد للحقوق.[15]

أحداث العنف اليومية: جثث وموت وصمت

"كتبت جوان ديديون مقالاً عن السلفادور في عام 1982 تقول فيه بأسلوبها البسيط المميَّز إن "الموتى وأشلاء الجثث تظهر كل يوم في كل مكان، ويسلّم الجميع بهذه الظاهرة تسليمهم بكابوس مخيف أو بفيلم من أفلام الرعب. وفي مدينة سلفادور توجد تلال من الجثث؛ منثورةً على مرمى الطرف، ومكوَّمةً في المقابر المفتوحة أو في الحفر أو المراحيض العامة، وفي محطات الحافلات، وعلى جانبي الطريق. ومشاهدة نسور تحلق في الجو تدل، طبعاً، على وجود جثة ما، كما أن رؤية الأطفال يقفون في حلقة في الشارع يدل على وجود جثة". بل إن بعض الجثث تظهر أحياناً في مكان يسمى "بويرتو ديل ديابولو"، وهو من المواقع السياحية المشهورة، وتشير إليه المجلة التي يقرؤها المسافرون بالطائرة، باعتباره موقع حافل بالموضوعات الممتازة للصور الفوتوغرافية الملونة.

"ويرتاع القارئ الساذج أكثر ما يرتاع لأن ذلك يكتسي طابع الأحداث المألوفة والمعتادة، ولانتفاء الأسماء فيها؛ فمن هم أولئك الأشخاص المفقودون – المجهولون و"المختفون" – سواء أولئك المساكين الذين فُقئت أعينهم، وأولئك الذين شُوّهت أعضاؤهم التناسلية وتعرّت، ممن يرقدون في حفرة، أم أولئك الرجال الذين يرتدون زيا رسميا ولا تعرف هويتهم، وقد وقفوا عند الحفرة شاهرين بنادقهم؟ إن مصدر البشاعة الأكبر هو التناقض البادي في ارتكاب جرائم حرب ضد مواطنين عاديين في زمن السلم. ولنا أن نتوقع فيما بعد إماطة اللثام عما وقع، وتبادل الاتهام والإدانة، والاعترافات التي لا تشي بالذنب، وظهور لجان التحقيق التي تديرها الكنيسة، والتحقيقات التي ترعاها الحكومة، وإلقاء القبض على أشخاص متوترين عنيدين يرتدون الزي الرسمي؛ وأخيراً تصدر الأنباء المتفائلة – كما حدث في البرازيل والأرجنتين وربما حتى السلفادور في وقت لاحق، بأن ذلك لن يتكرر أبداً. وقديماً قال الغراب "لن أعود لمثلها أبداً". ونحن نتوقع العودة بعد السقوط وبعد الانتقال إلى عقلانية زمن السلم وطابعه المعتاد، وإلى الأفكار الخاصة بالمجتمع المدني، وحقوق الإنسان، وقداسة الفرد الإنساني (أو ما يسميه ماوس "بالشخص المعنوي") وبحق المثول في المحكمة للدفاع عن النفس، والحقوق الثابتة في امتلاك الفرد لجسده.

لكنني أتدخل عند هذه النقطة لطرح سؤال غامض: ماذا يكون الحال إذا كانت حالات الاختفاء، وتكدس جثث المدنيين في القبور الجماعية، وغياب الأسماء عن أصحابها، وارتكاب العنف بصفة معتادة، واللامبالاة – ماذا يكون عليه الحال لو أنها لم تكن في الواقع انحرافاً؟ أي ماذا يكون الحال لو كانت المساحات الاجتماعية التي تسبق وتتبع أمثال هذه الأفعال التي تقع، فيما يبدو، دون ضابط ولا رابط، ودون سبب مفهوم، حافلة بالشائعات والهمسات والتلميحات والمزاعم عما قد يحدث، خصوصاً لأولئك الذين لا يعتبرهم ممثلو الاتفاق الاجتماعي ووكلاؤه أشخاصاً أو أفراداً؟ ماذا يكون الحال إذا كان هناك مناخ من انعدام الأمن والقلق الوجودي فيما يتعلق بحق الفرد في امتلاك جسده، وكان يرعى هذا المناخ نهج متعمد من اللامبالاة البيروقراطية بحياة وموت "المهمشين" والمجرمين وغيرهم ممن لا وزن لهم؟

ماذا يكون الحال لو أن أحداث الرعب اليومية والبشاعات الصغيرة العلنية التي ترتكب بصفة منتظمة، والتي تتكدس في أكوام مثل الجثث الكثيرة في ساحة المجتمع أصبحت تشكل النص المكتوب والمخطط الموضوع لاندلاع أعمال العنف من جانب الدولة ضد المواطنين، والتي تبدو – فيما بعد – مجرد انحراف لا تفسير له وخروج عن المألوف؟

"الواقع أن اندلاع أعمال العنف من جانب الدولة ضد المواطنين التي توصف بأنها "خروج عن المألوف"... يعرض أفراد الطبقات الوسطى القوية لما يمارس بصورة معتادة من تهديدات أو أعمال عنف صريحة ضد الطبقات الشعبية الفقيرة والهامشية و"غير المنظمة". فكل يوم يحمل للطبقات الشعبية "جرعة الرعب المعتادة"، على حد التعبير المقتضب الذي يستعمله تاوسيغ. ولا تنشأ حالة الطوارئ إلا عندما تبدأ أعمال العنف التي تقتصر في العادة على تلك المساحة الاجتماعية، في الانفجار فجأة فتصبح أعمال عنف صريحة ضد الطبقات الاجتماعية "الأقل خطورة". أي أن صفة "الخروج عن المألوف" لا تعني إلا أن أساليب العنف قد تحولت إلى الإضرار بالمواطنين "المحترمين"، وهم أولئك الذين يتمتعون عادة بالحماية من الإرهاب الذي تمارسه الدولة، والشرطة بصفة خاصة...

"إننا نشعر بأن أسلوب الإختفاء القسري يثير التقزز والغثيان إلى أقصى حد، فهو الأسلوب الذي كان يستخدم في إطار الاستراتيجية التي سادت شتى أنحاء البرازيل إبان سنوات الحكم العسكري (1964 – 1985) ضد من يشتبه في أنهم مخربون أو "مثيرون للفتنة"، وأصبح يستخدم الآن في سياق مختلف، بل قد يكون أكثر هولاً ورعباً (أي ضد الفقراء المقيمين في مدن الأكواخ والمهمشين اقتصادياً الذين أصبحوا يعتبرون ضرباً من أعداء المجتمع). ويزداد شعورنا بالتقزز من هذا الأسلوب لأنه لا يحدث في فراغ، بل إن حوادث الاختفاء تقع باعتبارها جزءاً من سياق أكبر وأوسع للسلوك في المجتمع، وهو سياق متوقع كل التوقع، بل يكاد يكون السلوك المنتظر.

"إن حالات الاختفاء تشكل جزءاً لا يتجزأ من خلفية الحياة اليومية وطابعها لدى سكان الألتو، وتشكل صحة أسوأ ما يثير مخاوفهم وقلقهم، أي أن يفقدوا أنفسهم وأحباءهم بسبب القوى التي تخبط خبط عشواء، وبسبب أعمال العنف التي أصبحت عنصراً ثابتاً من سياسة الدولة.

"إن ممارسات 'العنف اليومي' تشكل ضرباً آخر من "إرهاب" الدولة، وهو الإرهاب الذي يجري في العالم المعتاد والواقعي للسكان، سواء أكان ذلك في صورة شائعات وتصورات جانحة، أم في صورة الأحداث اليومية، أي شتى الطقوس الجماهيرية التي تجعل سكان الألتو على صلة بالدولة، وذلك في العيادات الطبية العمومية وفي المستشفيات، وفي مكتب السجل المدني، وفي المشرحة العمومية، وفي المقبرة التابعة للبلدية. إن هذه المشاهد تشكل السياق الكبير الذي تصبح فيه حالات الاختفاء "الخارجة عن المألوف" والاستراتيجية وذات الدوافع السياسية من الظواهر التي لا يسمح بها فحسب بل يمكن التنبؤ بها وتوقعها.

"وقال أحد الفلاحين السلفادوريين لزائر أمريكي: "إنكم دائماً ما تبدون القلق إزاء أعمال العنف التي ترتكب بالمدافع الرشاشة والمناجل، ولكن هناك نوعاً آخر من العنف عليكم أن تدركوه أيضاً؛ لقد كنت أعمل لدى سيد في مكان ما، وكانت مهمتي هي أن أعتني بكلابه فأقدم لها طعاماً من اللحم واللبن، وهو طعام لا أملك توفيره لأطفالي. وعندما تمرض الكلاب كنت آخذها إلى الطبيب البيطري. ولكن أطفالي عندما مرضت، لم ألق من السيد إلا التعاطف، ولم يمنحني أدوية حين كانوا يموتون"...

"وعلى غرار ذلك يتحدث سكان الألتو عن الجثث التي يُمثّل بها بصورة عادية، وتتعرض للتشويه والإساءة والضياع، والاختفاء في أماكن عامة - من المستشفيات والسجون إلى المشرحة والمقبرة العامة. وهم يشيرون إلى أنفسهم باعتبارهم "المجهولين" و"النكرات" في يوم بيسوس دي ماتا. وإذا لم يكن الشخص من "الأعيان" (ابناً لشخص ذي نفوذ) من "شخصيات" العالم الأرستوقراطي مالكاً للبيت الكبير

في وسط المزرعة، وإذا لم يكن المرء "فرداً" في العالم البورجوازي الذي يلعب دورا في سياسة الانفتاح والمنافسة في اقتصاد السوق الجديد، فإنه بالتأكيد نكرة – مجرد "فلان الفلاني"، أو "الرجل الصغير" في عالم العاملين المجهولين بحصاد قصب السكر.

"ويشير سكان منطقة الالتو مثلاً إلى أنهم يعانون من عدم ظهور صورتهم الجماعية، فهم غير مدرجين في التعداد العام للسكان، وغير ذلك من الإحصاءات التي تُجرى على مستوى الدولة والبلدية. إذ إن مقاطعة بوم بيسوس لها خريطة تحدد شوارعها بعناية فائقة، وهي تشير إلى بلدة ألتو دو كروزيريو فعلاً، ولكن أكثر من ثلثي طرقها ودروبها المكدسة وغير المعبدة، والمتشابكة، غير موجود على الخريطة، مما يجعلها سيميوطيقياً [على صعيد علم العلامات] بمثابة صفر، رغم وجود أكثر من خمسة آلاف شخص في وسط بلدة السوق الزاخرة بالنشاط.

"ويتعرض سكان الألتو للتجاهل بشتى الأساليب؛ فإذا لم يكن لهم وزن في الحياة، فلا وزن لهم أيضاً في الموت؛ إذ إن أكثر من نصف عدد الوفيات في البلدية، في المتوسط، من أطفال مدينة الأكواخ ممن تقل أعمارهم عن خمس سنوات، وأغلبهم من ضحايا سوء التغذية الحاد والمزمن. ولكن علينا أن نقرأ بين السطور، لأن موت أطفال الألتو يتخذ طابعاً روتينياً ولا يأبه له أحد، حتى أننا نجد أن سبب الوفاة يظل "خانة بيضاء" في شهادات الوفاة الخاصة بأكثر من ثلاثة أرباع الوفيات المسجلة، وكذلك في السجل الرسمي لمكتب السجل المدني بالبلدية. والواقع أن تسجيل وفيات الأطفال له طابع غير رسمي، وقد يكون أي شخص من الشهود، وفي ذلك المجتمع الذي يتسم بأكبر قدر من البيروقراطية، حيث يلزم إعداد ثلاث نسخ من كل استمارة لكل حدث مهما كان تافهاً... إن أحداً لا يرى وفاتهم، مثلما لا يرى أحد حياتهم، بل وقد يجوز لنا أن نتحدث عن اختفاء جثثهم أيضاً.

"إن شتى أساليب الاختفاء العادية واليومية تمارس بصورة متعمدة واستراتيجية ضد الأشخاص الذين ينظرون إلى عالمهم ويعبرون عن أهدافهم السياسية الخاصة بهم بمصطلحات واستعارات جسدية... وأهل الألتو يقولون لبعضهم البعض، في اجتماعات القاعدة الشعبية، باقتناع وبإحساس عميق "يجب أن يكون كل فرد مالكاً لجسده"...

"وفي مقابل صور الاستقلال الجسدي واليقين الذاتي التي تسترعي الانتباه وتستحوذ على الفكر، يمثل واقع الجثث التي تُهمل وتُنتهك حرمتها في آن معاً، بل وتتعرض أحياناً للتشويه والتمثيل والتمزيق. وهكذا أصبح سكان الألتو يتصورون أنه لم يعد هناك شيء يبلغ من السوء والفظاعة حداً لا يمكن أن يصيبهم، ويصيب أجسادهم، إما بسبب المرض، أو بسبب الأطباء، أو بسبب السياسة والسلطة، أو بسبب الدولة وبيروقراطيتها الثقيلة المناوئة...

"... ويكتنف هذا الوضع الذي لا يطاق ستارٌ من الغموض يزيد من وطأته وفداحته؛ فقد أصبح هنالك تسليم بالأوضاع القائمة، باعتبارها طبيعية ومتوقعة، وهو تسليم يتأرجح بين الوعي واللاوعي؛ مثل العنف الذي يؤخذ مأخذ التسليم، والاضطرابات التي تندلع فجأة فتوقع المرء في حالة من الذعر والذهول؛ وأصبح هذا أمراً مستوطناً، وكأنه استعارة جسدية نابضة بالحياة، تعبر وتعلن في الخفاء عن حقيقة هذا الوضع الذي يتعذر الدفاع عنه. فهناك الهمسات والإيحاءات والتلميحات المفعمة بالتوتر والقلق؛ ثم هناك الشائعات الغريبة التي تبرز إلى السطح."

المؤلف: د. ج. رافيندران.

الهوامش

(1) Ligia Bolívar, "The Fundamentalism of Dignity," in A Human Rights Message, ed. Swedish Institute (Stockholm: The Ministry of Foreign Affairs of Sweden, 1998), 29-30.

(2) Jean Dreze and Amartya Sen, India: Economic Development and Social Opportunity (Delhi: Oxford India Paperbacks, 1998), 11.

(3) Ibid., 14.

(4) Ibid., 15.

(5) Amartya Sen, "Food and Freedom," World Development 17 (1989): 769.

(6) Ibid., 780.

(7) Arturo Escobar, "Development Planning," in Development Studies: A Reader, ed. Stuart Corbridge (London: John Wiley and Sons, 1995), 64-77.

(8) Bert F. Hoselitz, "Non-Economic Barriers to Economic Development," in Development Studies: A Reader, op. cit., 17-27.

(9) Cited in Escobar, op cit., 68.

(10) Escobar, op. cit., 73.

(11) Dreze and Sen, op. cit., 16-18.

(12) Jean Dreze and Amartya Sen, Hunger and Public Action (Oxford: Clarendon Press, 1989).

(13) From "The Right to Know, The Right to Live: People's Struggle in Rajasthan and the Right to Information," July 1996, Mazdoor Kisan Shakti Sangathan, Rajasthan, India.

(14) V.K. Ramachandran, "On Kerala's Development Achievements," in Indian Development: Selected Regional Perspectives, eds. Jean Dreze and Amartya Sen. (Delhi: Oxford India, 1998).

(15) N. Scheper-Hughes, Death without Weeping: The Violence of Everyday Life in Brazil (Berkeley: University of California Press, 1992), 219-20, 229-33.